قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٣

بشأن الموافقة على اتفاقية إتاحة مساعدات مالية بلجيكية بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة بلجيكا الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية إتاحة مساعدات مالية بلجيكية بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة بلجيكا الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٤٠٣ (١٧ فبراير سنة ١٩٨٣)

حسنى مبارك

اتفاقية

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة بلجيكا
بشأن إتاحة مساعدات مالية من جانب حكومة مملكة بلجيكا لحكومة
جمهورية مصر العربية

إن حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما بعد باسم حكومة مصر) وحكومة مملكة بلجيكا (يشار إليها فيما بعد باسم حكومة بلجيكا) .

آخذين فى الاعتبار أنه فى نصوص القانون الصادر فى ٣ من يونيو ١٩٦٤ والمعدل بالقرار الملكى الصادر فى ١٠ نوفمبر ١٩٦٧ التى تخول لوزير المالية بمملكة بلجيكا وللوزير المختص بالعلاقات التجارية الخارجية سلطة منح قروض للدول الأجنبية .

وباعتبار أنه من المرغوب فيه أن تكون المساعدات المالية المنصوص عليها فى الاتفاقية الحالية متاحة فى نطاق إطار جهود التعاون فى المجالات الاقتصادية والفنية ، ورغبة فى المساهمة فى التنمية فى جمهورية مصر العربية والمشاركة فى الإبقاء بل والتوسع فى النموذج التقليدى للتجارة بين مصر وبلجيكا .

قد أبرمت الاتفاقية التاليه :

(مادة ١)
المدفوعات

تمنح حكومة مملكة بلجيكا حكومة جمهورية مصر العربية قرضا بدون فوائد تبلغ قيمته ٥٠ (خمسون) مليون فرنك بلجيكى .

ويتاح هذا القرض للحكومة المصرية دفعة واحدة بالفرنك البلجيكى ليودع فى حساب باسم البنك المركزى المصرى ويقوم بفتحه البنك الأهلى البلجيكى ويتم هذا الدفع فى أقرب وقت ممكن بعد استيفاء الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٧ من هذه الاتفاقية .

(مادة ٢)

السداد

١ ـ تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بسداد قيمة القرض لحكومة مملكة بلجيكا على عشرين قسطا سنويا تبلغ قيمة كل منها (٢,٥٠٠,٠٠٠) فرنك بلجيكى .

٢ ـ تتم هذه المدفوعات بالفرنك البلجيكى فى بروكسل لحساب البنك الأهلى البلجيكى بوصفه خزانة للدولة البلجيكية، ويتم ذلك سنويا فى ٣١ ديسمبر ابتداء من ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

(مادة ٣)

استخدام القرض

تستخدم حكومة مصر المساعدات المالية المقدمة لها طبقا لهذه الاتفاقية لتمويل دراسات أو تنفيذ مشروعات التنمية فى مصر بواسطة شركات بلجيكية .

تحدد الإجراءات الفنية لتنفيذ نصوص هذه المادة باشتراك الطرفين وذلك بخطابات متبادلة بين الحكومة المصرية والحكومة البلجيكية .

(مادة ٤)

يتمتع الناقلون فى كل من مصر وبلجيكا بمعاملة متساوية، وذلك بالنسبة لنقل البضائع التى يتم شراؤها طبقا لأحكام هذه الاتفاقية .

(مادة ٥)

المدفوعات التى تتم طبقا لهذه الاتفاقية لسداد القرض تكون معفاة من جميع الضرائب والرسوم الحالية أو المستقبلة أيا كانت والتى تسرى على مثل هذه المدفوعات تطبيقا لأى تشريعات قانونية أو تنظيمات تتبع فى جمهورية مصر العربية ومملكة بلجيكا على التوالى .

(مادة ٦)

يتفق كل من البنك الأهلى البلجيكى والبنك المركزى المصرى باعتبارهما وكيلين لحكومتيهما على الإجراءات الفنية اللازمة لتنفيذ نصوص هذه الاتفاقية .

(مادة ٧)

تصبح نصوص هذه الاتفاقية سارية المفعول اعتبارا من التاريخ الذى يتم تحديده فى الكتب المتبادلة التى تفيد استيفاء الإجراءات الواجبة وفقا للتشريعات المحلية لكلا الطرفين المتعاقدين لتنفيذ هذه الاتفاقية .

وإشهادا على ذلك وقع المندوبان المفوضان لهذا الغرض هذه الاتفاقية .

حررت فى القاهرة فى اليوم الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٨٢ من أصلين باللغة الانجليزية .

عن
حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور : وجيه شندى
وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى

عن
حكومة مملكة بلجيكا
روجير بروس
السفير البلجيكى بالقاهرة

القاهرة فى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٢

صاحب السعادة

لتطبيق نصوص المادة ٣ من الاتفاقية التى تم توقيعها اليوم بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة بلجيكا ، أتشرف باقتراح اتباع الإجراءات الفنية التالية :

١ ــ يستخدم مبلغ خمسون مليون فرنك بلجيكى المتاح لمصر طبقا للمادة ١ (المشار إليه فيما بعد ، المبلغ بالفرنكات البلجيكية) ، فقط للسداد لصالح أشخاص أو شركات يتركز نشاطها التجارى فى بلجيكا وذلك بالنسبة للدراسات والمشروعات والسلع الرأسمالية والمعدات الصناعية البلجيكية أو الخدمات المتعلقة بها وذلك بغرض تنفيذ العقود التى أصدرت لها حكومة جمهورية مصر العربية أذونات الاستيراد إذا لزم الأمر والتى أبرمت بعد تاريخ توقيع الاتفاقية المذكورة .

٢ ــ سيقدم البنك المركزى المصرى كوكيل عن حكومة جمهورية مصر العربية لوزارة الخارجية والتجارة الخارجية وتنمية التعاون البلجيكية من خلال البنك الأهلى البلجيكى الوكيل صورا فوتوغرافية للعقود أو أية مستندات والتى ستسدد عنها مدفوعاتها من المبلغ بالفرنكات البلجيكية .

وتشمل هذه العقود أو المستندات المعلومات الآتية :

(ا) تاريخ صدور تراخيص الاستيراد بمعرفة حكومة جمهورية مصر العربية فى حالة ما إذا كانت هذه الوثيقة مطلوبة .

(ب) طبيعة الأعمال والخدمات المقدمة .

(جـ) طبيعة السلع المستوردة وكذلك رقم البند فى التعريفة الجمركية المصرية .

(د) أصل السلع بلجيكية .

وسوف تطلب الوزارة المشار إليها بعاليه من حكومة جمهورية مصر العربية موافاتها بأية بيانات أو نماذج إضافية قد تكون ضرورية لتأكيد ما إذا كانت المدفوعات المستحقة عن تنفيذ العقود تتمشى مع هذه الاتفاقية .

٣ ـــ المدفوعات التى تتم طبقا للعقود المذكورة أعلاه يتم تنفيذها بموجب اعتمادات مستندية تصدر لصالح الموردين البلجيكيين عن طريق البنك المركزى المصرى أو بنوك تجارية فى مصر والتى سيخطرهم بها البنوك المراسلة فى بلجيكا .

يقدم البنك المركزى المصرى للبنك الأهلى البلجيكى أوامر دفع غير قابلة للإلغاء لتفويض البنك الأهلى البلجيكى بالسحب المسبب على المبالغ بالفرنكات البلجيكية ، وكذا البنوك البلجيكية للدفع للمورد البلجيكى تنفيذا للاعتمادات المستندية ، مفترضا أن مثل هذه المسحوبات تكون مضمونة بتأكيد أن كل الشروط والإجراءات الخاصة بخطابات الاعتماد قد تم استيفاؤها بالكامل وأن المستندات المطلوبة قد تم تحويلها للبنك الفاتح .

يخضع تنفيذ أوامر الدفع للموافقة الرسمية لوزارة الخارجية والتجارة الخارجية وتنمية التعاون البلجيكية على كل عقد .

أكون شاكرا إذا ما أكدتم موافقة سلطاتكم على هذه الشروط .

وتفضلوا سيادتكم بتأكيد فائق الاحترام ،

روجير بروسى

السفير البلجيكى بالقاهرة

القاهرة فى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٢

صاحب السعاده

لى الشرف أن أتسلم رسالتكم المؤرخة اليوم والتى تقرأ كما يلى :

لتطبيق نصوص المادة٣ من الاتفاقية التى تم توقيعها اليوم بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة بلجيكا ، أتشرف باقتراح اتباع الإجراءات الفنية التالية :

١ــ يستخدم مبلغ خمسون مليون فرنك بلجيكى المتاح لمصر طبقا للمادة ١ (المشار إليه فيما بعد ، المبلغ بالفرنكات البلجيكية) فقط للسداد لصالح أشخاص أو شركات يتمركز نشاطها التجارى فى بلجيكا وذلك بالنسبة للدراسات والمشروعات والسلع الرأسمالية والمعدات الصناعية البلجيكية أو الخدمات المتعلقة بها وذلك بغرض تنفيذ العقود التى أصدرت لها حكومة جمهورية مصر العربية أذونات الاستيراد إذا لازم الأمر والتى تبرم بعد تاريخ توقيع الاتفاقية المذكورة .

٢ــ سيقدم البنك المركزى المصرى كوكيل عن حكومة جمهورية مصر العربية لوزارة الخارجية والتجارة الخارجية وتنمية التعاون البلجيكية من خلال البنك الأهلى البلجيكى الوكيل صورا فوتوغرافية للعقود أو أية مستندات والتى ستسدد عنها مدفوعاتها من المبلغ بالفرنكات البلجيكية .

وتشمل هذه العقود أو المستندات المعلومات الآتية :

(ا) تاريخ صدور تراخيص الاستيراد بمعرفة حكومة جمهورية مصر العربية فى حالة ما إذا كانت هذه الوثيقة مطلوبة .

(ب) طبيعة الأعمال والخدمات المقدمة .

(ج) طبيعة السلع المستوردة وكذلك رقم البند بالتعريفة الجمركية المصرية .

(د) أصل السلع البلجيكية .

وسوف تطلب الوزارة المشار إليها بعاليه من حكومة جمهورية مصر العربية موافاتها بأية بيانات أو نماذج إضافية قد تكون ضرورية لتأكيد ما إذا كانت المدفوعات المستحقة عن تنفيذ العقود تتمشى مع هذه الاتفاقية .

٣ــ المدفوعات التى تتم طبقا للعقود المذكورة أعلاه يتم تنفيذها بموجب اعتمادات مستندية تصدر لصالح الموردين البلجيكيين عن طريق البنك المركزى المصرى أو البنوك التجارية فى مصر والتى سيخطرهم بها البنوك المراسلة فى بلجيكا .

يقدم البنك المركزى المصرى للبنك الأهلى البلجيكى أوامر دفع غير قابلة للإلغاء لتفويض البنك الأهلى البلجيكى بالسحب المسبب عن مبالغ بالفرنكات البلجيكية وكذا البنوك البلجيكية للدفع للمورد البلجيكى تنفيذا للاعتمادات المستندية ، مفترضا أن مثل هذه المسحوبات تكون مضمونة بتأكيد أن كل الشروط والإجراءات الخاصة بخطابات الاعتماد قد تم استيفاؤها بالكامل وأن المستندات المطلوبة قد تم تحويلها للبنك الفاتح .

يخضع تنفيذ أوامر الدفع للموافقة الرسمية لوزارة الخارجية والتجارة الخارجية وتنمية التعاون البلجيكية على كل عقد .

أكون شاكرا لسيادتكم إذا ما أكدتم موافقة سلطاتكم على هذه الشروط .

لى الشرف أن أؤكد هنا أن حكومتى توافق على هذه المواد .

أونا أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم فائق احترامى .

دكتور : وجيه شندى

وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٧ بشأن الموافقة على اتفاقية إتاحة مساعدات مالية بلجيكية بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة بلجيكا الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨ ؛

وعلى تصديق السيد/رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٠ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية إتاحة مساعدات مالية بلجيكية بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة بلجيكا الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨ ٤

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٣/٦/١٥ ٤

كمال حسن على